

ما بعد عام 2020: رفع الأولوية السياسية للسلامة الكيميائية

IPEN

كانون الثاني/يناير 2017

مقدمة

تتناول المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) الأضرار الصحية والبيئية الجسيمة التي يسببها التعرض للمواد الكيميائية وتقدم التزاماً سياسياً على المستوى الدولي لتقويم كيفية إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها من أجل التقليل من تلك الأضرار. وقد دعا زعماء الدول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام 2002 إلى تطوير SAICM. وبينما لا تعد هذه الاتفاقية ملزمة من الناحية القانونية، فإن نصوصها الأساسية تمثل إجماع وزراء البيئة ووزراء الصحة والمندوبين الآخرين من أكثر من مائة حكومة حضرت المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المواد الكيميائية (ICCM1) والذي عقد في دبي في شهر شباط/فبراير من عام 2006.

للأسف، لا تحتل SAICM أولوية سياسية مرتفعة في معظم البلدان. ويبدو بأن هناك تواجداً والتزاماً منخفضين إلى منوسطين بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية ضمن وكالات الأمم المتحدة. ويشير تقرير حديث من قبل مجموعات الإدارة البيئية في الأمم المتحدة بأن: "في حين أن موضوع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يبدو وكأنه يحتل مرتبة عالية في أجنادات العديد من المنظمات، فإن ما نشاهده في نظام الأمم المتحدة والتزام الأخير به يعد منخفضاً إلى متوسط".¹ وفي غياب SAICM، لن يوجد هناك إطار عمل لتناول معظم مخاوف السلامة الكيميائية على الصعيد العالمي. ولكن يبدو بأن للأمانة العامة لـ SAICM تواجداً ضعيفاً ضمن نظام الأمم المتحدة بينما الأحرى بها أن تكون الرائدة في مجال السلامة الكيميائية.

تعزو بعض الجهات إعطاء SAICM أولوية سياسية منخفضة في بعض البلدان إلى حقيقة بأن هذه الاتفاقية غير ملزمة قانونياً. بينما يشير آخرون إلى غياب آليات مالية ملموسة وملائمة لتطبيق هذه الاتفاقية. وتعتبر وجهة نظر أخرى بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية تحتاج إلى رسائل أفضل من أجل إلقاء الضوء على صلاتها بالتنمية المستدامة. جميع هذه الخصائص تجعل من الصعب على SAICM أن تحتل مرتبة أعلى ضمن الأولويات السياسية، ولكن الحكومات تتفق بشكل عام على الحاجة لرفع سوية الأولوية السياسية للسلامة الكيميائية وبأن يتضمن ذلك SAICM وترتيبات أخرى حول سلامة المواد الكيميائية فيما بعد عام 2020.

¹ مجموعة إدارة البيئة في الأمم المتحدة (2015) الأمم المتحدة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تنسيق التوصيل للدول الأعضاء والتنمية المستدامة، https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2334chemical_report.pdf

تتفق الحكومات على الحاجة لرفع سوية الأولوية السياسية للسلامة الكيميائية

في عام 2012، وفي قمة ريو دي جانيرو +20، اتفقت الحكومات على الحاجة إلى "بذل جهود كبيرة لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات".² وفي عام 2014، رحبت جمعية البيئة الأولى في الأمم المتحدة (UNEA1) في قرارها حول المواد الكيميائية والنفايات بنقير المدير التنفيذي المعنون: "تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد".³ ينص التقرير على أن "هناك حاجة لرفع سوية الأولوية السياسية والالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، مع الإدراك بأنه هناك عدداً من الإجراءات تمثل فرصاً لجذب الاهتمام إلى هذه القضايا الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية".⁴

ومع استمرار التوسع في استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها، فإنه يتوجب رفع أهمية SAICM لتواكب التحديات المتنامية في الأضرار الصحية والبيئية والاقتصادية المرتبطة بإنتاج واستخدام المواد الكيميائية والنفايات السامة. وبسبب النطاق الواسع الذي تغطيه وصلتها بمخاوف السلامة الكيميائية التي لا تشملها الاتفاقيات الأخرى، فإن SAICM تعد المنصة الدولية الوحيدة الباقية التي يمكن من خلالها تحديد وتناول الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشكل شامل.

أهداف وتوصيات SAICM من أجل التطبيق

تتوزع إدارة المواد الكيميائية في بلدان العالم ضمن العديد من الوزارات والمؤسسات مما يجعل إدارتها بشكل مترابط تحدياً صعباً. تقرّ اتفاقية SAICM بشكل واضح بوجود "فجوات وتداخل وتكرار في أنشطة إدارة المواد الكيميائية، وهناك حاجة في العديد من البلدان لتعزيز الترابط والتناسق والتعاون...".⁵

اتفقت الحكومات من خلال SAICM بأن تكون آليات السلامة الكيميائية متعددة القطاعات وشاملة وفعالة وذات كفاءة وشفافة ومترابطة، وبأن تضمن المحاسبة. تمثل SAICM كذلك إجماعاً دولياً بأن تقوم القوانين المتعلقة بالمواد الكيميائية بـ "تعزيز ودعم المشاركة الفعالة والنشطة لكافة قطاعات المجتمع المدني، وخصوصاً النساء والعمال ومجتمعات السكان المحليين في عمليات وضع القوانين واتخاذ القرارات المرتبطة بالسلامة الكيميائية".⁶

تقدم الاستراتيجية الجامعة للسياسات في SAICM توصية بأن تقوم كل حكومة بتعيين جهة وطنية مختصة لـ SAICM وتأسيس لجنة متعددة الوزارات أو المؤسسات ترعى مجالات السلامة الكيميائية ذات الصلة.⁷ يجب أن تقوم الجهة المختصة هذه بتمثيل اللجنة متعددة الوزارات. إن القطاعات الحكومية ذات الصلة يمكن أن تضم وزارات البيئة والصحة والزراعة والعمل والصناعة والتنمية وغيرها.

² الأمم المتحدة (2012) قرار الجمعية العمومية في 27 تموز/يوليو من عام 2012 رقم 66/288. المستقبل الذي نريده، الفقرة 223،

<https://sustainabledevelopment.un.org/futurewewant.html> A/RES/66/288

³ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2014) التعزيز المستمر للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد، جمعية البيئة في الأمم المتحدة UNEP/EA.1/1.17

⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2014) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2014) التعزيز المستمر للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد، جمعية البيئة في الأمم المتحدة UNEP/EA.1/1.17

⁵ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (2006) استراتيجية السياسات الشاملة، الفقرة 9 المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=475

http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=143&Itemid=528

⁶ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (2006) الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة 16 المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=475

http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=143&Itemid=528

⁷ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (2006) الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة 23 المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=475

تمتلك SAICM قائمة واسعة من الجهات الوطنية المختصة بالإضافة إلى سلسلة من الجهات المختصة الحكومية الإقليمية، وجهات مختصة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.⁸ ولكن ليس من الواضح عدد البلدان التي قامت فعلاً بتأسيس لجان فعالة متعددة الوزارات، وخصوصاً عند الأخذ بعين الاعتبار الأولوية السياسية المنخفضة لـ SAICM

الوحدات الكيميائية

إحدى الطرق لرفع سوية الأولوية السياسية لـ SAICM وإدارة المواد الكيميائية في بلدان العالم هي بأن يتم إضفاء طابع رسمي على التنسيق مع اللجنة متعددة الوزارات التي توصي بها اتفاقية SAICM. إحدى السبل للقيام بذلك هو استخدام هيكلية موجودة مسبقاً لتحمل هذه المسؤولية. قدّم بروتوكول مونتريال الدعم لتطوير وتشغيل وحدات الأوزون الوطنية في 147 بلداً، بما في ذلك نظام دعم الأقران والشبكات الإقليمية. وقد تم الإقرار عموماً بأن هذه الوحدات لعبت دوراً أساسياً في التطبيق الناجح للبروتوكول. يمكن توسيع هذه الوحدات بحيث تصبح هي الجهات المختصة في تطبيق SAICM واتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم وميناماتا.

انبثقت فكرة توسيع وحدات الأوزون بحيث تشكل وحدات كيميائية أثناء الإجراءات التشاورية حول خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات التي أطلقها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2009. وظهرت مجدداً أثناء نقاشات آليات التمويل في معاهدة ميناماتا التي اختتمت في عام 2012.

من الناحية المثالية، تحدد الوحدات الكيميائية مسؤوليات السلامة الكيميائية ضمن هيكلية مؤسساتية واحدة يتم تشغيلها بطريقة فعالة. ويكون للوحدات الكيميائية المحدثة طبيعة متعددة الاختصاصات بما في ذلك لعب دور في التنسيق والضبط والتمويل/التعميم والالتزام وحاجات التقييم وتقديم التقارير وغيرها. يجب أن يكون أصحاب الشأن وكذلك المراكز الإقليمية التي تم تأسيسها عن طريق اتفاقيتي بازل وستوكهولم مطلعين على هذه الوحدات. لقد ركزت الجهود المبذولة لإنشاء تعاون بين الاتفاقيات الكيميائية على الأمانات العامة بشكل رئيسي. بينما يركز هذا الاقتراح على التعاون على المستوى الوطني.

وكالات التنمية والسلامة الكيميائية

لقد سبقت SAICM عصرها في عدة نواح وذلك عن طريق ربط السلامة الكيميائية بالتنمية المستدامة. تنص العبارة الأولى من إعلان SAICM في دبي على "تعد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أمراً جوهرياً إذا كنا نريد تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والأمراض وتحسين صحة الإنسان والبيئة ورفع سوية مستوى المعيشة والحفاظ عليه في بلدان العالم على كافة مستويات التنمية."⁹ وأدى هذا الاعتراف على المستوى الوزاري إلى رفع سوية التوقعات بأن تصبح السلامة الكيميائية أولوية عند تقديم المساعدات التنموية وبأن تقدم وكالات المساعدات التنموية الدولية التمويل من أجل تطبيق SAICM. ولكن لم يحصل هذا على نطاق واسع. وبالنسبة إلى ما بعد عام 2020، فإنه يتوجب على وكالات التنمية رفع سوية الأولوية المعطاة إلى إدارة المواد الكيميائية وتضمين السلامة الكيميائية في برامج التخطيط والمساعدة. ويجب توثيق ذلك وفق آليات المقاصة التي تقوم بقياس المساعدات التنموية المقدمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

⁸ http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=143&Itemid=528

⁹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (2006) إعلان دبي، المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=475

< نتائج رفع سوية الأولوية السياسية للسلامة الكيميائية

1. توسيع وحدات بروتوكول مونتريال لتشمل وحدات تنسيق للسلامة الكيميائية يتم تمويلها بشكل مناسب وتقوم بتنسيق العمليات الوطنية متعددة الاختصاصات من أجل تطبيق SAICM واتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم وميناماتا.
2. تقوم وكالات التنمية بزيادة أولوية تمويل السلامة الكيميائية في المساعدات التنموية
3. توثق الأمانة العامة لـ SAICM المساعدات التنموية المقدمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق استخدام آلية المقاصة.